

في الفرق بين مفهومي الأزمة والكارثة

د. محمد عبد الحميد

المستخلص

تتناول هذه الورقة موضوع الفرق بين مصطلحي الأزمة والكارثة علي المستوي الدلالي التجريدي لكل مصطلح ، وذلك بغرض معالجة حالة الخلط المفاهيمي والذي يحدث في العادة دون كبير اعتبار للفروق الجوهرية علي مستوى الدلالة لكل منهما حيث يعرض الباحث إلى مجال استخدام كل منهما علي حدة والسمات المشتركة بينهما وصولاً إلى ضبط المصطلحات حتى يسهل على الباحثين والناشطين في المجال الاتفاق على المغذى الدلالي لكل مصطلح.

Abstract

This paper deals with the difference between crisis and disaster on the indicative abstract level. To find a solution to state of overlapping in using both terms interchangeably which normally takes place without caring much on the intrinsic differences between them, the researcher overviews the domain of using each term and the common characteristics between them for more accurate usage in order to facilitate an agreement among researchers and activists in the field for the right usage for each of them.

كثيراً ما يخلط الكتاب والباحثون بين مصطلحي الأزمة والكارثة باستخدامهما بشكل متداخل . ففي بعض الأحيان يصدق على الموضوع قيد التناول إطلاق مصطلح أزمة فإذا بالمتناول يكرر في حديثه أو بحثه مصطلح كارثة والعكس بالعكس. ويرجع السبب في ذلك فضلاً عن عدم ضبط دلالات كل مصطلح على حدة وقلة بل انعدام الدراسات التي توافرت على طرح هذه المشكلة، أن هناك بعض الأمور المتشابهة في كلا المصطلحين . لذا فإن هذه الدراسة سوف تحاول أن تعرض للفروق الجوهرية بين هذين المصطلحين من خلال سياقات الاستعمال لكليهما كل في ميدان تخصصه . كما ستعرض أيضاً على إبراز الجوانب المشتركة بينهما والتي لا تؤكد بالضرورة تطابقهما.

يمكن القول إجمالاً إن الكارثة أكبر خطراً من الأزمة وأوسع نطاقاً ويقتضي العمل على إدارتها جملة إجراءات قد تكون على مستوى الدولة في أعلى قمة هرمها ، لأنها تعنى بشكل مباشر بإدارة مخاطر الكارثة والمسئولة عن ذلك، لذا فإن إدارة الكوارث يتدخل فيها أكثر من مستوى تنفيذي وإداري في الدولة يجب التنسيق التام والعالي بينها حتى تتم عملية إدارة الكارثة بتناغم وبعيداً عن التضارب . فالكارثة التي تحل بمجتمع ما قد تصيبه بالشلل التام وبعدم القدرة على التصدي لها لذا يصير في حاجه إلى عون خارجي . وفي هذا السياق يمكن إيراد جملة

تعريفات لا تخرج عن نطاق الأثر العميق على مقدرات ومقدرات المجتمع في التصدي لها حيث يورد Green تعريفاً للكارثة بأنها (التغير المفاجئ حاد الأثر الذي يحدث بسبب تغييرات متصلة في القوى يكون من نتائجها انهيار التوازن في طاقات وبنيات المجتمع المتأثر بها) وقد عرفت الكارثة أيضاً على أنها : (ذلك المعوق الخطر الذي يعطل نشاطات المجتمع أن يقابل مطلوبات تلك الخسائر من موارده وطاقاته الذاتية فقط) كما أن هناك شبه إجماع بين المهتمين بإدارة الكوارث على أنها (إحداهن خلل في بنية المجتمع يتعدى مقدرة ذلك المجتمع لأن يمارس حياته الطبيعية).

ويستخدم المصطلح عادة للإشارة لأحداث عامة وظروف تضع المجتمع في موقف بالغ الحرج خاصة من حيث التأقلم معها بالشكل الذي يفوق مقدرته ، مما يقود ولو مؤقتاً إلى خلل عام في نظام المجتمع المعتاد . وكثيراً ما يعتقد الناس بأن الكارثة تقع بصورة فجائية وعلى نحو دراماتيكي ، غير أن الكوارث قد تكون بطيئة الحدوث وممتدة في الزمان وتأخذ الشكل الزاحف غير المرئي كما هو الحال في الجفاف والمجاعات . بل وحتى في درجة تغير المناخ الذي أضحى يشكل هاجساً ليس فقط للناشطين في مجالات درء الكوارث وإنما في أوساط صناعات القرار من السياسيين والمفكرين والاستراتيجيين . ويمكن الملاحظة إجمالاً أن لدراسة الكوارث أهمية خاصة لاسيما وان لها بعداً نفسياً وذلك لما تحدثه من تهديد لحياة الأفراد والمجتمعات وبناءهم الاجتماعية .

من خلال هذه التعريفات يمكن طرح أهم خواص الكارثة والتي تتمثل في :

- ١- أنها تمثل نقطة تحول جوهرية في أحداث متتابعة ومتسارعة .
- ٢- تحدث صدمة ودرجة عالية من التوتر والاضطراب في فعاليات المجتمع والسلطات مما يصعب فرص تبني الفعل السريع لمجابهتها .
- ٣- خلق تشكك في قدرة المجتمعات والجهات الرسمية في البدائل المطروحة لاحتواء الكارثة نسبة للضغط النفسي ونقص في المعلومات والإمكانات .
- ٤- إن المواجهة الجادة لاحتواء الكارثة تقتضي خروجاً عن الأنماط والأطر التنظيمية والاجتماعية في مواجهة الظروف والتداعيات الجديدة التي تترتب على التغييرات المفاجئة .
- ٥- مواجهة واحتواء الكارثة يقتضي قدراً من التحكم الواعي للطاقات والإمكانات وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتبنى أسلوباً ديناميكياً في الاتصالات والتنسيق ويعمق قدراً من التوحد في درجة فهم الأطراف ذات العلاقة .
- ٦- مواجهة احتواء آثار الكارثة تقتضي تغييراً وتجديداً مستمراً في أساليب وأدوات جمع المعلومات وتبويبها واستقراء نتائجها .
- ٧- التحدي الإداري حيث إن إدارة الكوارث لم تكن مسؤولية جهة واحدة أو يمكن احتواؤها بإمكانات جهة واحدة مهما توافر لتلك الجهة من إمكانات.

بعد عرض أهم خواص الكارثة لابد من التأكيد أن الكارثة في حد ذاتها تنقسم إلى نوعين :

١/ كوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات والبراكين وانزلاق الأرض والسيول . ويمكن ملاحظة أن هذا النوع من الكوارث يتميز بعنصر المباغته إلى حد ما بيد أنه وبالعكس النوع الثاني من أنواع الكوارث لا يحتمل أن يطلق عليه مصطلح الأزمة . فكل من يتحدث عن زلازل فإنه وإن بشكل غير شعوري يلجأ للتعبير بوصف هذه الظاهرة بالكارثة .

٢/ النوع الثاني تحدث فيه الكارثة بفعل الإنسان وأنشطته وسياساته غير الرشيدة كالنزاعات المسلحة والحروب والتصحر والمجاعات وغيرها من الكوارث البيئية كالانفجارات النووية التي يستبق العالم إلى امتلاك تقانتها كما حدث في مفاعل شيرنوبل (Chernobyl) على عهد وجود الاتحاد السوفيتي السابق في العام ١٩٨٦ م . أو من خلال التسربات الكيميائية كما حدث في كارثة مصنع يونين كاربايد بالهند . يمكن أيضاً ملاحظة أن هذا النوع من الكوارث في أغلب الأحيان يحدث بصورة تراكمية من خلال تفجر الأزمات هنا وهناك . وتجدر الإشارة إلى أن الكارثة أكبر وأعمق من الأزمة ذلك لأنها في هذا النوع من الكوارث تتولد عن الأزمة .. فالنزاع المسلح على سبيل المثال هو ناتج أزمة كان يمكن لو تم احتواؤها بشكل جيد ألا تقود إلى كارثة تؤثر في مجمل البناء الاجتماعي . وكيفية احتواء الأزمة يتوقف بالضرورة على طبيعتها . فهناك الأزمات الإدارية كأن تنهار شركة وتعلن إفلاسها ، في هذه الحالة لا شك أنها أزمة لكنها ليست بأي حال من الأحوال كارثة لأنها تخص مؤسسة بعينها وقد لا ينتقل تأثير ذلك على إحداث أضرار بليغة بالمجتمع تشل حركته على النحو الذي ورد في تعريف الكارثة مسبقاً . كما أن هناك الأزمات السياسية والتي أيضاً تحل وتدار بصورة تختلف عن كيفية إدارة الكارثة . بل حتى التعبير الشائع عن الأزمة السياسية كأن يحدث خلاف بين دولتين أو اختلاف بين أحزاب مؤتلفة في تكوين حكومة يتم التعبير عن ذلك بوصفه بالأزمة السياسية **Political Crisis** ولا يوجد من يصف حالة كهذهي بالكارثة السياسية اللهم إلا إذا تطور الأمر وبلغ درجة من التعقيد ينفرد معها عقد الوسائج السياسية وتفشل الوسائل الدبلوماسية والوساطات وما إلى ذلك من آليات فض النزاع في حالة الحروب الأهلية ، أو الحرب بين دولتين ، أو حرب إقليمية أو عالمية .. كل أنواع الحروب تبدأ بالأزمة وتنتهي بالكارثة نسبة لمدى الدمار والويلات الذي تجرهما على المجتمعات . وكثيراً ما يجنح بعض الكتاب والمحللين والصحفيين إلى الانفعال بالأزمات السياسية وذلك لما تتضمنه الأزمة السياسية في جوهرها من عناصر الإثارة وشغل الرأي العام .

مهما يكن من أمر فإن الكارثة تتحقق بتوافر عنصرين الأول الخطر والثاني الضعف . حيث إن اجتماع هذين العنصرين يشير بقوة إلى وقوع الكارثة بصورة حتمية لذا لجأ علماء إدارة الكوارث إلى مفهوم إدارة الخطر **Risk Management** بدلاً عن إدارة الكارثة. فالثابت أن الكارثة عند وقوعها يصعب إن لم يكن من المستحيل إدارتها بينما الخطر يمكن إدارته بإزالة الضعف من حوله حتى لا يتحول إلى كارثة . وفي هذا الصدد تشير أدبيات الأمم المتحدة الخاصة بإدارة الكوارث إلى ضرورة (تقييم الخطر) وهي كيفية تحديد طبيعة ومقياس الخسائر التي يمكن توقعها مسبقاً في مناطق معينة وخلال فترة معينة . ويشمل ذلك تحليلاً ومزيجاً من البيانات النظرية والتجريبية المتعلقة بخطر الكوارث المعروفة بقوتها ووقوعها في كل المناطق والخسائر المادية المتوقعة لكل منطقة معرضة للخطر . وينتج عن هذا الإجراء في محصلته النهائية ما يسمى في علم إدارة الكوارث بتخطيط الخطر **Risk Mapping** عن

طريق تخفيف نسبة تعرض أفراد المجتمع وخدماته ونشاطاتهم الاقتصادية لتأثيرات الأخطار المعروفة ، كما تقضي ببعض الإجراءات التحوطية مثل تحسين معايير البناء وتخطيط كيفية استثمار الأرض في السهول المعرضة للفيضانات، توزيع المحاصيل الزراعية وبناء أجهزة عازلة للرياح .. بل واعتماد مبادئ نظم الإنذار المبكر Early Warning System التي تعين على تلافي وتدارك الخطر وتساعد كل هذه الإجراءات فيما يعرف في إدارة الكوارث بعملية التحوط والاستعداد للكارثة التي يجب أن يخرط في عمليتها أفراد المجتمع المحلي أنفسهم حتى تكون عملية إدارة الكارثة في كل مستوياتها قيمة لا ينبغي الإغفال عنها . حيث إن شحذ هذه الجهود يسهل ليس فقط إدارة الكارثة وإنما يدخل في عمليات التحوط وهنا يجب التأكيد على مبدأ بناء قدرات أفراد المجتمع فيما يخص أسس وكيفيات إدارة الكارثة ، ذلك لأن موضوع القدرات يتناسب تناسباً عكسياً مع الهشاشة Vulnerability لذا يمكن القول بأنه كلما ازدادت درجة المخاطرة Hazard والهشاشة كلما صار الخطر أكبر، ولا يمكن مجابهة الخطر إلا من خلال تعميم مبدأ بناء القدرات حيث تبقى المعادلة معكوسة كلما ازدادت قدرات المجتمع في المواجهة Coping قل الخطر Risk ، وتشمل القدرات على كل الموارد المتاحة والكامنة لدى السكان التي يمكن تجنيدها في مواجهة الكارثة .

طبقاً لما ذكر يمكن استخلاص وصف عام للكارثة بأنها حدث عام وشامل يهز في النسق الطبيعي للحياة المألوفة لدى المجتمع المعين. ولا يمكن لجهة وحيدة أن تقوم بعملية إدارة الكارثة وإنما يتم ذلك وفقاً لمبدأ تكامل الأدوار بينما في المقابل فإن الأزمة في مدلولها اللغوي تشير إلى حدث عصيب يهدد كيان الوجود الإنساني أو الجماعة البشرية ، إلا أن محتواها الاصطلاحي يؤكد بأنها "خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله - نظام المنظمة - كأزمة تهدد العناصر الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام" ومن ثم يجب توافر شرطين على الأقل :

١- حدوث خلل ذي تأثير شديد على النظام "آثار مادية أو مالية باهظة" .

٢- تهديد مباشر لبقاء المنظمة واستمرارها ولكيانها "آثار نفسية حادة" .

وطبقاً لهذا المفهوم الاصطلاحي فإن استخدام مصطلح أزمة يقتصر على علم إدارة الأعمال الذي يعني بأكثر من غيره بموضوع إدارة الأزمات. ويمكن ملاحظة أن التعريف السابق يركز على المصطلح في علم الإدارة الخاصة بالأعمال وهو علم يعني بمنظمات ومؤسسات الأعمال الهادفة للربح والتي بدورها لا يمكن أن تتجاهل أي أزمة قد تهدد كيان المنظمة أو المؤسسة طالما كانت معنية بشكل مباشر بمسألة الربح وعليه يحدد علماء إدارة الأعمال أبعاد وخواص الأزمة على النحو الآتي :

البعد الزمني :

وهو بعد الفجائية وضيق الوقت المتاح للمواجهة ، حيث إن فجائية الحدث وضيق الوقت المتاح لا تمكن مدير الأزمة من استيعاب الموقف والاستعداد الفوري للمواجهة .

البعد المؤسسي :

وهو يعد التهديد الكبير للكيان الإداري والمالي للمؤسسة ، حيث إن الأزمة لكونها مشكلة متعقبة فيكون حدوثها فجائياً ويصاحبه تهديد كبير للمصالح والأموال الأمر الذي يعرض الكيان الإداري والمالي للمؤسسة إلى الانهيار الجزئي أو التام في حالة عدم السيطرة على الأمور في أسرع وقت.

البعد النفسي :

وهو بعد سيادة حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار لمدير الأزمة وحياة الأفراد ، وذلك نظراً لعدم توافر المعلومات والتوالي السريع لإحداث الأزمة نتيجة مجموعة من التتابعات التراكمية "Accumulative Sequences" تغذي كل منها الآخر. مما يزيد المواقف سوءاً وغموضاً وارتباكاً سواء لمتخذ القرارات أو لحياة الأفراد ، الأمر الذي يصاحب الأزمة حالة من الاضطراب لعدم معرفة التكهانات المستقبلية وانتشار الشائعات بصورة مدوية بما يفقد الأفراد القدرة على التماسك الداخلي ويحدث انخفاضاً في معنوياتهم ونفسياتهم .

البعد الإداري :

لأن الأزمة تهدد شرعية إدارة المنظمة وكيانها الإداري وجدوى وجودها أمام الآخرين – تؤدي الأزمة إلى زعزعة قيادة المنظمة ورسالتها وغايتها وأهدافها وعدم جدوى استراتيجيتها وسمعتها لدى الآخرين .

البعد الاجتماعي :

تؤدي الأزمة إلى بث الاضطراب في حياة الأفراد في المجتمع والإحساس بدونية قيمتهم في المجتمع وعدم إشباع حاجاتهم الضرورية في الحياة .

البعد الاقتصادي :

قد تمس الأزمة في الصميم أحد الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الزراعية وما يترتب عليها من أضرار وخسائر في الأرواح أو القدرات البشرية والمادية والمعنوية الفادحة .

البعد السياسي :

قد يترتب على الأزمة آثار سياسية تمس النظام السياسي أو نظام الحكم في الدولة أو أحد رموزه أو أحد وظائفه الأساسية مما يؤثر على صورة النظام في المجتمع .

البعد الأخلاقي :

ويكون ذلك في حالة إذا ما تعلقت الأزمة بالقيم الأخلاقية والأسس الثقافية والسلوكية التي يقوم عليها المجتمع كما هو في جرائم الرشوة والاختلاس والفضائح الجنسية .

خصائص الأزمة :

تأسيساً على أبعاد الأزمة يمكن تحديد أهم سمات وخصائص الأزمة على النحو الآتي :

- ١- التأثير السلبي الكبير على الكيان الإداري والمالي للمؤسسة .
- ٢- ازدياد هذا التأثير السلبي إذا لم تكن هناك مواجهة سريعة للموقف الأزموي .
- ٣- سيادة حالة من عدم الاستقرار والعجز وعدم القدرة على التعامل مع الأوضاع التي تفرزها الأزمة .
- ٤- إن الموقف الأزموي يحتاج إلى طرق ووسائل غير عادية وغير معتادة في المواجهة الأمر الذي يقتضي استخدام وسائل غير عادية بل والاستعانة بقوى خارجية أحيانا من أجل المساعدة في حل الأزمة .
- ٥- إصابة متخذ القرار بفقدان الثقة وتصعيد حالة الخوف الذاتي لديه وإصابته بالشك والحيرة بالدرجة التي قد تصل إلى الشلل التام واللامبالاة وعدم الانتماء وشيوع الشائعات والتخريب .
- ٦- عدم قدرة الكيان الإداري للمؤسسة لتحمل الموقف الأزموي فترة طويلة الأمر الذي يقتضي سرعة المواجهة واتخاذ القرار .

هنالك فرق واضح بين سمات وخصائص الأزمة وخصائص الكارثة ، وينبع الفرق من كون الأولى في العادة تكون محصورة داخل المنظمة أو المؤسسة لذلك يقتضي التعامل معها مهارة إدارية فائقة من متخذي القرار في المنظمة المعنية ، بينما الكارثة وكما تقدم يحتاج التعامل معها لأكثر من مستوى وتكامل أدوار رسمياً وشعبياً بسبب اتساع الأثر الذي تحدثه ويمكن توصيف الفروق بين الأزمة والكارثة خاصة على مستوى الدلالة بشكل مقارن مع استعمال لفظي مشكلة وإشكالية . فهذان اللفظان يستخدمان بصورة متداخلة وأحياناً متبادلة في الوقت الذي يوجد فيه فرق بينهما . فالمشكلة في العادة تكون محدودة الأثر تظهر في نطاق ضيق ، بينما الإشكالية تجر إلى سلسلة من المشكلات المترتبة على الإشكالية . ويمكن تلخيص أهم وسائل إدارة الأزمة على المستوى الإداري داخل المنظمات بجملة إجراءات منها :

(أ) **التخطيط** : حيث يعد التخطيط بمثابة الإطار العام الذي يتم في نطاقه التعامل مع الأزمات . وهو ما يعني التحديد المسبق لما يجب عمله ، وكيفية القيام به ، ومتى ، ومن الذي سيقوم به ، ومن هذا فإن التخطيط يكون عادة مرتبطاً بحقائق الأزمة ، وبتصور الأوضاع المستقبلية لها ، وتوقع الأحداث ، والإعداد للطوارئ ورسم سيناريو بتدابير الأنشطة والأعمال الكفيلة بمعالجة الأزمات بأكثر فاعلية ممكنة . ومن ثم فإن استخدام التخطيط بوصفه أداة منهجية للتعامل مع الأزمات يساعد على تحديد سبل هذا التعامل ، والوقت والجهد ، والاحتياجات المادية والبشرية اللازمة للتغلب على الأزمة وفي الوقت ذاته الحفاظ على اقتصادية التعامل مع الأزمة بمنع الأنشطة الارتجالية والعشوائية وتلك التي لا ضرورة لها أو لا نفع منها .

(ب) **التنظيم** : لضمان التدخل الكفء في الأزمات ، لابد من توفير نوع التنظيم والتنسيق والتكامل بين الجهود المختلفة التي تبذل لإدارة الأزمة ، خاصة عندما تحتاج الأزمة إلى جهد جماعي ، خاصة وأن كثيراً ما يؤدي التعارض والتناقض والازدواجية إلى أزمات من نوع جديد أو يهتم التنظيم بتحديد الأشخاص الموكولة إليهم الأعمال الخاصة بمعالجة الأزمات ، والمهام المرتبطة بكل منهم ، والأنشطة التي سيقومون بها لإدارة الأزمة ، ومن الذي سيساعدهم ، وأمام من سيكونون مسؤولين ، والسبل المحددة للاتصال ، وبالشكل الذي يضمن إقامة علاقات فعالة بين العمل ، والأشخاص وأماكن المواجهة والتعرض والتنفيذ ، وبالشكل الذي يكفل للسلطة الإدارية السيطرة على الأحداث . ومن هنا يتم رسم الهيكل التنظيمي لإدارة الأزمات بالشكل الذي يستوعب الأنشطة التي تؤدي لتحقيق الأهداف ، والأفراد الذين سيقومون بأدائها ، والعلاقات وخطوط السلطة وقنوات الاتصال التي ترتبط بينهم ، والأدوات والعناصر المادية اللازمة للتغلب على الأزمات وربط هذا كله ببعضه أفقياً ورأسياً عن طريق علاقات السلطة والتنسيق وتبادل المعلومات .

(ج) **التوجيه** : حيث تعتمد إدارة الأزمات على فن المواجهة الجريئة والسريعة والصحيحة لإحداث الأزمة ، وهي عملية تحتاج إلى معرفة إمكانات الأفراد والظروف البيئية المحيطة بالواجهة الأزمومية ، وأن يتم إحاطة الأفراد بالمعلومات والتوجيهات التي تضمن لهم فاعليتهم ، ومن هنا فإن عملية التوجيه تقوم على تحديد متخذ القرار للمعلومات الضرورية التي يتم تزويد فريق مواجهة الأزمة بها ، ومن الذي سيقوم بنقلها، وكيف؟

ويتضمن التوجيه السليم في إدارة الأزمات ، شرح طبيعة المهمة ، ووصف العمل نفسه ونطاق التدخل ، والهدف والغرض من التدخل ، والسلطة المفوضة ، والأساليب المتاحة أمامهم ، ويتم ذلك عادة من خلال اجتماع مسبق بأفراد الفريق مع متخذ القرار الإداري ، ومن خلال الخرائط والصور ، والمخططات لإظهار كيفية تقسيم الأنشطة ومدى ارتباطها بعضها ببعض .

وتتضمن عملية التوجيه أيضاً استخدام الأوامر الإدارية بعمل معين ، أو الامتناع عن عمل معين ، أو تعديله ، ويجب أن يتصف الأمر بعدة خصائص هي :

- ١- يجب أن يكون الأمر واقعياً وقابلاً للتنفيذ .
- ٢- أن يكون الأمر واضحاً لا غموض فيه .
- ٣- يجب أن يكون الأمر كاملاً مبيناً العمل المطلوب تأديته سواء من الناحية الكمية ، أو من الناحية النوعية الكيفية ، ومكان القيام به ، والوقت الذي يجب أن يتم فيه ، وبمعنى آخر تشخيص وتوصيف كامل للمهمة المسندة لفريق مواجهة الأزمة .
- ٤- يجب أن يكون الأمر بالمهمة مكتوباً ومعتمداً من السلطة المختصة ، ومحددأً به كافة الصلاحيات وحدودها حتى لا يكون هناك تجاوزات . أو حتى لا يساء فهمها أو تتعرض للنسيان وحتى يسهل الرجوع إليها إذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

(د) **المتابعة** : يقصد بالمتابعة هو التأكد من أداء الأعمال والأنشطة وفقاً لخطة التعامل مع الأزمات وتعد نتائج التدخل في الأزمة وإدارتها نتائج ليست نهائية ، وإنما هي مرحلية، ومن ثم فإن معالجة الأزمة ووقف تدهور الأمور، تصبح مرحلية ونتائجها مرحلية وتظل هناك الأسباب الكامنة، مثل النار تحت الرماد تنتظر لتشتعل مرة أخرى. فعلى سبيل المثال فإن حدوث أزمة صحية لإنسان ما تجعل من مهمة الطبيب المعالج أن يعالج أولاً حالة الأزمة ويبدل كل جهده للمحافظة على حياة المريض. ثم بعد مرور حالة الأزمة يتولى مهمة معالجة أسبابها للحيلولة دون وقوعها مرة أخرى، ولا يتم ذلك بدون أن يكون هناك متابعة حقيقية .

من العرض السابق يتضح أن تصميم النمط التنظيمي الفعال الذي يمكن من التحكم في الأزمة ومراجعتها عند حدوثها وتقليل أثارها وإعادة النظام إلى حالة توازنه الطبيعية بعد انتهاء الأزمة يعتبر أحد المقومات الأساسية لإدارة الأزمات .

الخلاصة :

يمكن القول وبناء على ما تم التوصل إليه إلى أن هناك بعض المظاهر والسمات المشتركة بين الكارثة والأزمة . وذلك لاحتواء كل منهما على مشكلة تهز النسق العام للبناء إن كان علي المستوى الاجتماعي بأكمله كما في حالة الكارثة أو في المؤسسة أو المنشأة كما في حالة الأزمة والتي يمكن أن يضاف إليها أيضاً النظام السياسي في حالة تعرضه لضغوط تنذر بانتهائه . على أن هذه السمات تفترق في مدى انعكاس كل منهما على المجتمع فالكارثة أكبر أثراً وأشمل خطراً على المجتمع بينما تظل الأزمة محصورة في نطاق المؤسسة اللهم إلا إذا تابعت الأزمات وأصبحت تؤثر على البناء الاجتماعي عندها إذن تستحيل إلى كارثة .

د.محمد عبد الحميد

الأستاذ المساعد بمعهد دراسات الكوارث واللاجئين

جامعة أفريقيا العالمية

المراجع باللغة العربية :

- محمد هيكل – مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة .
- حسن أبشر الطيب . إدارة الكوارث – ميدلايت ١٩٩٢ .
- مصطفى فهمي محمد – ورقة قدمت للمؤتمر السنوي الرابع لإدارة الأزمات والكوارث ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٩ – جامعة عين شمس – القاهرة ، بعنوان دور القيادة في إدارة الأزمة .

المراجع باللغة الانجليزية :

- Greene : **The Adaptive Organization : Anticipation and management of crisis** (New York . John Wileyad sons 1982) .
- Beverley Raphael . **when disaster strikes** . Hutchinson education – London
- **U.N.D.D. An overview of Disaster Management** . 2nd Edition .